Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فيها ذلك. وهو في كلتا الحالتين مشغوفٌ بإبراز المعاقبة حتى في الصُوَر المُزاحَفة أو المعتلة ؛ ما دخل منها في حيّز الواقع الشعري، وما هو أقرب إلى المثال منه إلى الواقع، فالقالب المتناول دائماً قالب التفاعيل، لا قالب الشعر المقول. لا يُغفل في هذا الزحام ما تُلقَّبُ به الأجزاء في المعاقبة من ألقاب ؛ كالصدر والعجز والطرفين، ومتى تستحق لقباًمن هذه ومتى تستحق غيره.

وقد فعل الشيء نفسه في المراقبة والمكانفة على قلّة ما تدخلان فيه. وقد استغرق هذا الفصل سدس حجم الكتاب تقريباً، وهو ما لم أره في مؤلَّف عروضيّ من قبل.

أمّا الباب التاسع الخاص بما يتشابه من الأجزاء بعد تغييرها وما لا يتشابه، فقد حكى عنه تلميذه القاضي الأشرف أنه قال : هذا الباب لم يرسمه أحدٌ من العروضيين، وأراه مُحقًّا في ذلك، فلا أظن عروضياً سبقه إلى دراسة هذا الباب جملة أو تفصيلاً.

وهذا الباب متولّد عن مذهب العروضيّين في تغيير التفعيلات بعد مزاحفتها أو إعلالها إلى صورة أخرى تبدو مقبولة من وجهة نظرهم ؛ كأن تتحول مُتَفَاعلن بالوقص إلى مَفَاعِلُن بدلاً من مُفَاعلن، وكأن تتحول مستَفْعلن بالخبن إلى مَفَاعلن بدلاً من مُتَفْعِلُنْ، وبالطيّ إلى مُفْتَعِلُن بدلاً من مُسْتَعِلن. ومثل هذا التغيير يحدث لبساً عند طالب هذا العلم في الأصل المحولة عنه التفعيلة، وفيما إذا كانت أصلاً أو مغيَّرة.

من هذا المنطلق قسَّمَ المصنف المتشابه من الأجزاء بعد تغييرها إلى خمسة أقسام : ما له مِثْلٌ واحدٌ، وما له مِثْلان، وما له ثلاثة أمثال، وما له أربعة أمثال، وما له خمسة أمثال، مقدِّماً في كل مِثْلٍ صورتَه